مذكرات السياسات 133
أيار/مايو 2023

التطبيع السعودي مع إسرائيل، و"التحوّل" المحلي، والسياسة الأمريكية

روبرت ساتلوف

هل ستُطبّع السعودية قريباً علاقاتها مع إسرائيل؟

إن الحقيقة المجردة بأن هذا السؤال منطقي، حيث يناقشه الدبلوماسيون ويغطيه الصحفيون ويتباحث فيه الخبراء، فهو يؤكد التغيير العميق في تَقَبُّل العرب لإسرائيل في السنوات الأخيرة. ومن بين التجمعات غير الرسمية للأنظمة المَلَكية العربية، سبق أن مهّدت أربعة أنظمة، هي الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب والأردن، الطريق لانضمام العضو الأكبر والأكثر تأثيراً، أي المملكة العربية السعودية، إلى مجموعتها. وتحتفل الدول الثلاث الأولى حالياً بمرور نحو ثلاث سنوات على بداية السلام الكامل والمفتوح مع إسرائيل، بينما مضى نحو ثلاثة عقود على توقيع الدولة الأخيرة معاهدة وادي عربة للسلام مع إسرائيل. وقد أثار ولي العهد السعودي وصاحب النفوذ الكبير محمد بن سلمان شخصياً مسألة احتمال إقامة علاقات مع إسرائيل التي سمّاها "حليفاً محتملاً"، وهو وصفٌ نادراً ما يستخدمه حتى أقدم شركاء السلام مع إسرائيل من بين العرب. وعلاوةً على ذلك، ذهب كبار السعوديين إلى حدٍ أبعد، حيث حددوا لكلٍ من الحكومة الأمريكية ومراكز الأبحاث المؤثِّرة في

واشنطن رغباتهم في الحصول على تعويضٍ من الولايات المتحدة كجزءٍ من أي اتفاقية تطبيع قد تُعقَد مع إسرائيل، وذلك على غرار النمط الذي اتّبعَه صانعو السلام العرب الآخرون على مدى نصف القرن الماضي.

إذا كان القادة السعوديون قلقين بشأن رد الفعل الشعبي إزاء التطبيع مع إسرائيل، تدلّ المؤشرات الأخيرة على أنه لا داعي للقلق. فقد قالت نسبة كبيرة، تُناهز الخُمسَيْن، من السعوديين لمستطلِعي الرأي إنها تؤيّد إقامة علاقات مفتوحة مع إسرائيل في مجالَيْ الأعمال التجارية والرياضة، حتى من دون وجود مظلة العلاقات الرسمية. وتتساوى هذه النسبة بشكل أساسي مع نسبة الإماراتيين الذين يدعمون إنشاء مثل هذه الروابط، وهو أمر ملفت نظراً إلى أن الإماراتيين سبق أن توصّلوا إلى اتفاقية سلام مع إسرائيل. وفي الأشهر الأخيرة، اختُبِر تَقَبُّل السعوديين للتواصل بين الشعبَين من خلال استضافة المملكة لمجموعة متنوعة من الإسرائيليين، شملت مصرفيين ورياضيين وغيرهم. وكجزءٍ من صفقة توسّطت فيها الولايات المتحدة في عام 2022 وتطلّبت الموافقة الإسرائيلية على إعادة جزيرتين صغيرتين كانت تسيطر عليهما مصر في البحر الأحمر إلى السعودية، أصبحت الرياض فعلياً دولة ضامنة لالتزام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل بحرية الملاحة الإسرائيلية عبر مضيق تيران وخليج العقبة. وعلاوةً على ذلك، وافقت السعودية في إطار هذا التفاهم على السماح بتحليق الطائرات المدنية الإسرائيلية في مجالها الجوي، وهي خطوة مهمة نحو العلاقات الطبيعية. فبعد أن وافقت سلطنة عُمان أيضاً على هذا الترتيب، ستصبح مدة الرحلات من "مطار بن غوريون الدولي" إلى الوجهات التي تقع في آسيا أقصر بكثير. وفي هذا السياق، قد تبدو الظروف مؤاتية لانخراط السعودية أيضاً في السلام الكامل والمفتوح.

غير أن احتمالات التطبيع تراجعت نتيجة الأحداث الأخيرة، ابتداءً من استئناف السعودية علاقاتها مع إيران ووصولاً إلى تداعيات الانعطاف الإسرائيلي إلى اليمين بعد استبدال حكومة بينيت-لابيد الوسطية بائتلاف يميني/ديني بقيادة بنيامين نتنياهو. وفي الواقع، كان من المتوقع أن يتم الإعلان عن خطوة رئيسية ثانية في موسم الحج في حزيران/يونيو 2023 على الأرجح، تنطوي على السماح للمسلمين الإسرائيليين المشاركين في الحج بالقيام برحلات جوية مباشرة خاصة إلى مكة، ولكن يبدو الآن أن هذه الخطط أصبحت معلّقة.

وعلى الصعيد العام، يشير المشككون إلى أن الموقف السعودي التقليدي هو أن العلاقات السلمية الطبيعية مع إسرائيل لا يمكن أن تأتي إلا كنتيجة طبيعية لتنفيذ اقتراح دبلوماسي صاغته السعودية ويُعرَف باسم "مبادرة السلام العربية". وتدعو هذه الخطة، التي وُضعت منذ عشرين عاماً وأقرّتها "جامعة الدول العربية"، إلى "انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ حزيران/يونيو 1967" وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، ويؤدي الاعتراف بها إلى التزام الدول العربية كافة بـ"إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار السلام الشامل" (وتم لاحقاً توسيع هذه الصياغة لتشمل التزاماً من جميع الدول الأعضاء في "منظمة التعاون الإسلامي"). وتحديداً بما أن هذا الاقتراح يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالدبلوماسية السعودية، لا يمكن أن تتراجع الرياض عن تسلسل الأحداث المطلوب الذي يبدأ بإقامة الدولة الفلسطينية ولا ينتهي سوى بالتطبيع.

لكن ثمة إشارات تدلّ على أن احترام السعودية لهذا التسلسل بدأ يتلاشى. على سبيل المثال، تنصّ الفقرة الرئيسية المتعلقة بعملية السلام في البيان الأمريكي السعودي الذي انبثق عن زيارة الرئيس جو بايدن إلى جدة في تموز/يوليو 2022، على ما يلي:

> فيما يتعلق بالقضايا الإسرائيلية الفلسطينية، أكد الجانبان التزامهما الدائم بحل الدولتين الذي يتيح قيام دولة فلسطينية ذات سيادة ومتصلة الحدود تعيش بسلام وأمن جنباً إلى جنب مع إسرائيل، باعتبار ذلك السبيل الوحيد لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وفقاً للمعايير المعترف بها دولياً و"مبادرة السلام العربية". وأشار الجانبان إلى تصميمهما على الاستمرار في التنسيق الوثيق بشأن الجهود المبذولة لتشجيع الأطراف على إظهار التزامهم بحل الدولتين من خلال السياسات والإجراءات. ورحّبت السعودية والولايات المتحدة بكافة الجهود التي تسهم في التوصل إلى سلام عادل وشامل في المنطقة.

يمكن ملاحظة بعض الدلالات المفيدة في طريقة صياغة هذا النص. لم توصَف "مبادرة السلام العربية" إلا كدليل يسمح بتقييم التقدم المحرَز، وليس كخطة عملية لتحقيقه. ويبقى الجانب التنفيذي في هذه الفقرة غامضاً إلى حد الذهول حيث يقتصر على مجرد وعد مشترك بـ"تشجيع" الأطراف على إظهار دعمها لحل الدولتين و"الترحيب" بكافة الجهود المبذولة في سبيل تحقيق السلام، من دون أخذ "مبادرة السلام العربية" في الاعتبار. ومن شبه المؤكد أن المسؤولين السعوديين سينكرون الأمر إذا طُرح عليهم السؤال مباشرةً، إلا أن الرسالة لم تَترك مجالاً للشك في أن المملكة تتراجع عن إصرارها على تفاصيل "مبادرة السلام العربية"، بينما لا تزال ملتزمة بهدف حل الدولتين الذي تتفاوض عليه الأطراف حول القضية الفلسطينية.

وفي الواقع، ألمح وزير الخارجية السعودي إلى هذا التحوّل بينما استمرّ في نفيه إجراء أي تغيير في السياسة، وذلك عند إدلائه بتصريح في أيار/مايو 2022 ضمن "المنتدى الاقتصادي العالمي" في دافوس، سويسرا. ووفقاً لتقرير مفصّل نشرته الصحيفة السعودية "عرب نيوز"، نُقل عن الأمير فيصل بن فرحان قوله الآتي:

> لم يتغير أي شيء بالطريقة التي نرى فيها هذا الموضوع. لطالما نظرنا إلى التطبيع على أنه النتيجة النهائية ولكن النتيجة النهائية لمسار... لطالما تصورنا أننا سنصل إلى التطبيع الكامل مع إسرائيل - وكما ذكرت في الماضي سنحصد فوائد هائلة من التطبيع الكامل بيننا وبين إسرائيل، وبين المنطقة وإسرائيل، ولن نتمكن من جني هذه الفوائد ما لم نحل القضية الفلسطينية.

إلا أن "المسار" ظل غير محدد، من دون أي إشارة واضحة إلى "مبادرة السلام العربية" - على الأقل في هذا التقرير الموثوق به الصادر عن صحيفة تعتبر نفسها "صحيفة الشرق الأوسط المعروفة بسجلها".

وربما تشمل العقبات التي تعيق التطبيع وتُعتبَر أهم من تفاصيل "مبادرة السلام العربية"، الدور الفريد الذي يرى القادة السعوديون أنهم يؤدونه كخدّام للحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة - أقدس مواقع الإسلام. وتأخذ عائلة آل سعود الحاكمة مسؤولياتها على محمل الجد كحامية الدين، وتُقدّر أهمية هذا الدور في منحها الشرعية السياسية، وتعلم أن قبولها الرسمي للدولة اليهودية سيكون، بالنسبة إلى جزء كبير من العالَم الإسلامي، التأكيد النهائي على المكانة المحقة لإسرائيل على خريطة الشرق الأوسط. وبينما يُقال أن الملك

سلمان بن عبد العزيز متمسك بشدة وعلى نحو استثنائي بالقضية الفلسطينية، لا بد أن الآخرين في العائلة الحاكمة قلقون من احتمال منح منتقدي النظام فرصة سهلة للتشكيك في الشرعية الدينية لآل سعود.

وفي حين أن القادة السعوديين يسترسلون في الحديث عن التطبيع المحتمل، ولا يشيرون إلى المطالب التاريخية بالانسحاب الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية، يبدو أنه ليس هناك "ارتباط إيجابي" يُذكَر بين العلاقات السعودية الإسرائيلية وعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، بمعنى أن السعوديين - على غرار الإماراتيين في عام 2020 - لا يشترطون على ما يبدو إحراز تَقدُّم على الجبهة الفلسطينية من أجل إحراز تَقدُّم ثنائي. ولكن ثمة "ارتباطاً سلبياً" شبه مؤكد، بمعنى أن السعوديين، على غرار الإماراتيين أيضاً، سيرفضون استخدامهم لصرف الانتباه عن السلوك الإسرائيلي الذي يستنكرونه تجاه الفلسطينيين، سواء أكان هذا السلوك عبارة عن عمل عسكري عدواني أو تأكيد جريء على المطالبة الإسرائيلية بالحرم الشريف/جبل الهيكل أو تَحَرُّك نحو ضم الأراضي. وفي الواقع، تعكس على الأرجح الإشارة إلى التزام السعودية بـ"مبادرة السلام العربية"، عند القيام بها، قلقاً أعمق بشأن كيفية تأثير السلام مع إسرائيل في إحدى أهم الركائز الدينية السياسية للحُكم السعودي.

ومن الناحية الحسابية الأخرى تبرز الحجة القائلة إن السعوديين أيضاً سيحققون مكاسب كثيرة من السلام مع إسرائيل، تماماً كما ستستفيد إسرائيل إلى حدٍ كبيرٍ من السلام مع السعودية. وقد تأتي هذه الفوائد من الاتجاهات المتعددة الآتية:

1. تعزيز السمعة العامة والثناء على تأدية "دور تاريخي في صناعة السلام"، والذي من شأنه أن يخفف من انتقاد الجوانب الأقل جاذبية التي تتسم بها الحوكمة والسياسة السعوديتان، خاصةً فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وأن يحسّن كل شيء ابتداءً من مناخ الاستثمار الدولي ووصولاً إلى استعداد المشاركين في المؤتمرات لاعتبار السعودية وجهة محترَمة.
2. ازدهار التعاون التجاري والتكنولوجي والسيبراني والأشكال الأخرى من التعاون الثنائي مع إسرائيل، والذي من شأنه أن يمتد إلى الفوائد التي قد تكون هائلة على صعيد التجارة والطاقة والسياحة، والتي تنتج عن الشراكة بين مشروع نيوم الرائد الخاص بالأمير محمد بن سلمان، وهو عبارة عن مدينة خطية مستقبلية، وبين المرفأ والوجهة السياحية في مدينة إيلات الإسرائيلية التي لا تبعد أكثر من 145 كيلومتراً عنها.
3. الحسنات التي قد تتأتى من المشاركة الكاملة في أطر السلام الإقليمية الناشئة - مثل عملية النقب، التي تُركّز فيها الفرق العاملة الستة كافة، التي تغطي مجالات الطاقة النظيفة، والتعليم والتعايش، والأمن الغذائي والمائي، والصحة، والسياحة، والأمن الإقليمي - على قضايا مهمة بالنسبة للسعودية.
4. إزالة أي حواجز أمام التعاون والتنسيق الكاملَين مع إسرائيل على صعيدَي الأمن والاستخبارات، سواء من الناحية الثنائية أو ضمن الأطر الإقليمية والدولية، وذلك في سياق مواجهة التهديدات المشتركة. وعلى الرغم من انفتاح الرياض على طهران، لا تزال إيران تُشكّل مصدر التهديدات الأساسي للمملكة التي تشمل برنامجها النووي وطموحاتها الإقليمية ودعمها للجماعات المتطرفة مثل "حزب الله"، إلا أن هذه القائمة تمتد أيضاً لتشمل مواجهة الجماعات السنّية المتطرفة مثل جماعة "الإخوان المسلمين" والمنظمات والحركات التابعة لها.

5. الحوافز الإضافية التي ستقدّمها الولايات المتحدة مباشرةً إلى السعودية، في إطار مواصلة الممارسة التي بدأت تنفيذها مع شركاء السلام العرب السابقين منذ سبعينات القرن الماضي في مصر. وفي الأشهر الأخيرة، أشار القادة السعوديون إلى أن التطبيع مع إسرائيل يمكن أن يحدث فوراً إذا قدّمت الولايات المتحدة فوائد مادية تندرج ضمن ثلاث فئات هي: الفوائد السياسية التي تشمل طلب بيان تحالف ودفاع متبادل يشبه ما تنص عليه المادة 5 من معاهدة حلف "الناتو" من حيث الالتزام بحماية أمن السعودية؛ والفوائد العسكرية التي تشمل التزام الولايات المتحدة بالوفاء باتفاقات شراء الأسلحة التي تصبح بعد إتمامها محصنة ضد أي خلافات أو شروط لاحقة، مثل تلك المتعلقة بالمخاوف في مجال حقوق الإنسان؛ والفوائد النووية التي تشمل التزاماً بالتوصل إلى اتفاق نووي مدني ثنائي من شأنه إقامة شراكة أمريكية سعودية لتطوير قدرات المملكة في المجال النووي، ابتداءً من تعدين اليورانيوم ووصولاً إلى تطوير البنية التحتية لدورة الوقود النووي داخل الأراضي السعودية.

وإذا اجتمعت جميع هذه العناصر، تصبح عوامل الجذب التي يوفرها التطبيع ملحوظة، لا بل "هائلة" على حد تعبير وزير الخارجية السعودي.

واستناداً إلى ما سبق، تبرز قوة الحجج التحليلية التي يقدّمها طرفا الجدل القائم حول السؤال "هل ستُطبّع السعودية علاقاتها مع إسرائيل قريباً؟". إلا أن هذا السؤال ليس في الواقع السؤال الذي يجب طرحه، وذلك لأنه يعطي خيارين للإجابة عن مسألة التطبيع مع إسرائيل، أي نعم أو لا، وإما الآن أو ليس الآن، وإما قريباً أو ليس قريباً. فمن الناحية العملية، لا يشكل التطبيع فعلاً، بل عملية. وهو ليس حدثاً منعزلاً وإنما جزء من مجموعة أكبر من الخيارات المتعلقة بالسياسات التي يحددها تقييم الحكومة لأولوياتها الاستراتيجية.

وتُظهِر مراجعة الجهود التي بذلها العرب للتطبيع مع إسرائيل أنها عادةً ما تَحدث ضمن عملية تدريجية تمتد على سنوات متعددة. وهكذا حصلت عملية التطبيع العربي الأولى في التجربة المصرية الإسرائيلية، التي بدأت بمباحثات "الكيلومتر 101" بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، وبلغت ذروتها بعد تسع سنوات مع انسحاب إسرائيل بشكل نهائي من سيناء. وهذا أيضاً هو الحال فيما يتعلق بالسلام الذي جرى التوصل إليه مؤخراً بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، والذي أحدثَ ربما الإعلان عنه في آب/أغسطس 2020 "انفجاراً عظيماً"، ولكن سبقه في الواقع إرسال دبلوماسي إسرائيلي ملحق بـ"الوكالة الدولية للطاقة المتجددة" إلى أبوظبي في عام 2015، بالإضافة إلى عدة سنوات من العلاقات الرياضية والتجارية والثقافية بين البلدين.

وكما ذُكر سابقاً، بدأت السعودية هذه العملية من خلال إصدار تأشيرات تسمح للإسرائيليين غير الرسميين بدخول البلاد لمقاصد عامة، مثل التحدث في المؤتمرات والمنافسة في الأحداث الرياضية. وتشمل بعض الجوانب الأخرى الخاصة بهذه المرحلة المبكرة من التطبيع السماح لمسؤولين سعوديين سابقين في الأمن القومي بالظهور إلى جانب نظرائهم الإسرائيليين في المناسبات العامة، وعدم إثارة أي اعتراض على قيام إحدى شركات الاستثمار السعودية الكبرى بالاستحواذ على حصص كبيرة في شركات إسرائيلية.

وتستطيع السعودية، إذا أرادت، اتباع نهج تدريجي يمتد لسنوات متعددة في عملية التطبيع. وقد يشمل ذلك مثلاً تسهيل التواصل بين الشعبين من خلال السماح بالخدمات البريدية والمكالمات الهاتفية المباشرة بين البلدين، وتعزيز الصورة الثنائية من خلال الموافقة على قيام شخصيات ثقافية وتجارية ورياضية سعودية بزيارات إلى إسرائيل؛ والسماح للصحفيين الإسرائيليين بإجراء مقابلات إعلامية مع شخصيات سعودية؛ وتسليط الضوء على الكُتاب والفنانين والعاملين في مجال الترفيه من الإسرائيليين في وسائل الإعلام السعودية والأحداث الثقافية السعودية؛ ودعوة مجموعة متنوعة من الإسرائيليين للمشاركة في المؤتمرات وورش العمل والتبادل الأكاديمي في المملكة. وقد تُقرر الرياض في مرحلةٍ ما المشاركة بصفة جهة مراقِبة في مختلف الفرق العاملة ضمن عملية النقب، أو التعاون علناً مع المسؤولين الإسرائيليين في المنتديات الدولية حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، مثل السلامة البيئية أو الأمن الغذائي أو الإتجار بالبشر. وستؤدي كل خطوة يتم اتخاذها على هذا المسار إلى إحجام بعض القطاعات السعودية عن إقامة علاقات مع إسرائيل، مع الاحتفاظ بالقرارات المتعلقة بالخطوات الدبلوماسية الكبرى بحسب المخاطر والمكاسب التي يتم تصورها في الوقت المعني.

ومع ذلك، شهدت الأمثلة السابقة كافة عن التطبيع العربي مع إسرائيل لحظات تاريخية تصدّرت فيها العناوين، ابتداءً من وصول الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس ووصولاً إلى احتفالات التوقيع على اتفاقيات "كامب ديفيد" و"أوسلو" و"إبراهيم" في البيت الأبيض، فضلاً عن "إعلان واشنطن" بشأن الأردن وإسرائيل. ويتمحور السؤال "هل ستُطبّع السعودية قريباً علاقاتها مع إسرائيل؟" حول معرفة ما إذا كان أحد هذه الأحداث البارزة يلوح في الأفق. وهنا أيضاً، تتطلب الإجابة على هذا السؤال الثنائي الأبعاد فهماً للمجموعة الأوسع والثلاثية الأبعاد من القضايا التي تواجهها السعودية اليوم. فالسؤال الأنسب الذي يجب طرحه هو: "بينما يعطي القادة السعوديون الأولوية للإصلاحات الحيوية وربما المثيرة للجدل الضرورية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمملكة، فما هي المكانة التي تحتلها بنظرهم فكرة إحراز تقدُّم بارز في التطبيع مع إسرائيل؟". ففي ظل غياب أي جهد مكثّف بقيادة رئاسية من أجل التفاوض بشأن الحوافز الأمريكية المقدَّمة للرياض وبالتالي ترجيح ميزان المخاطر والمكاسب لدى السعوديين، ستكون الإجابة عن هذا السؤال على الأرجح، بأن "هذه الفكرة لا تحتل مكانة بارزة للغاية".

***

وتشتهر السعودية في جميع أنحاء العالم بالكثير من الأمور، من هويتها كمهد الإسلام، وهو دينٌ يعتنقه نحو مليارَي مؤمن، وكموطن لشركة الطاقة العملاقة "أرامكو"، وصولاً إلى كونها مسقط رأس خمسة عشر من أصل تسعة عشر مختطِفاً في هجمات 11 أيلول/سبتمبر، وهي أيضاً موطن مرشدهم وقائد عملياتهم أسامة بن لادن. لكن على الصعيد المحلي، تستحوذ فكرة التحوّل وحدها على اهتمام البلاد.

ويبدو أن الأمير محمد بن سلمان كان يدرك بشكل أساسي، حتى قبل أن يصبح ولياً للعهد، أنه لن ينجح إذا استمرت المملكة، التي يتطلّع إلى حُكمها في نصف القرن المقبل، في اعتمادها بالكامل على أحد الأصول التي تتدنى قيمتها، أي النفط. فقد حفّزت هذه الثروة النمو والتطوير في السعودية على مدى السنوات الثمانين الماضية، ووفّرت ثروة ضخمة لعائلة آل سعود الحاكمة وحلفائها وشركائها المحليين، ولكن ولي العهد أدرك أن عصر الوقود الأحفوري سينتهي، ليس غداً بالطبع وإنما في مرحلة ما في المستقبل، وأن السعودية بحاجة إلى الاستفادة

من السنوات المتبقية من الوفرة لتحويل نفسها إلى دولة قادرة على الاستمرار من خلال استغلال مواردها الأخرى، سواء الطبيعية أو المعدنية أو قبل كل شيء البشرية.

الأمر الأساسي الثاني الذي أدركه الأمير محمد بن سلمان هو أن الانتقال في النهاية إلى الاقتصاد المتنوع في مرحلة ما بعد النفط سيتطلب أكثر بكثير من مجرد التحوّل الاقتصادي. فبهدف الانتقال من مجتمعٍ يشغل فيه أكثر من 70 في المائة من السعوديين وظائف في القطاع العام، حيث لا يعمل الكثيرون منهم لأكثرَ من ساعة واحدة في اليوم، على حدّ القول الشهير لوزير الخدمة المدنية، إلى مجتمعٍ يحتفي بمُثُل الجدارة وريادة الأعمال، من الضروري إجراء تغيير جذري ومنهجي. ويجب أن يطال أي تغييرٍ مشابه جوانب الحياة السعودية كافة، من التعليم إلى الثقافة، ومن دور المرأة إلى التفاعل الاجتماعي بين الجنسين. أما خطة "رؤية 2030" التي وضعها محمد بن سلمان وتُحدد الكثير من هذه التغييرات، فتُعرِّف نفسها على أنها "مخطط إصلاح اقتصادي واجتماعي تحويلي يفتح السعودية على العالَم"، لكن حجم التغيير الذي تم تصوُّره أكبر وأكثر جرأة مما يذكره هذا التعريف. والنتيجة هي ضرورة النظر اليوم إلى كل قرار مهم داخل المملكة من منظور هذا التحدي الأكبر الذي تتطلب إدارته مواصلة جس نبض الناس، بينما تعمل القيادة خلال بضع سنواتٍ فقط وبشكل مذهل على القيام بمجموعة واسعة من الإصلاحات التي عادةً ما يتطلب تنفيذها عقوداً من الزمن.

من المهم الإشارة إلى أنه لا ينبغي الخلط بين أيٍ من هذه التغييرات وبين التغيير الديمقراطي أو الإصلاح الليبرالي، أو على الأقل ليس كما يُفهَم هذان المصطلحان في الغرب. فتحقيق التحوّل يفرض التغيير الجذري، لكن هذه العملية تتم حتماً من أعلى الهرم إلى أسفله، بقيادة ولي العهد ومستشاريه المقرَّبين وينفّذها الأشخاص الذين يعيّنهم. وقد يُتاح المجال لمناقشة التفاصيل العملية الخاصة بهذه المبادرة المحددة أو تلك، لكن الويل للسعودي الذي يلجأ إلى المنصات عبر الإنترنت للمطالبة بالتغيير كحق طبيعي غير قابل للتصرف، وهو موضوعٌ كرره جمال خاشقجي، ذلك الصحفي الراحل الذي تَحوّلَ إلى عدوٍ للدولة. وبالمثل، فإن تسامح القيادة مع الانتقادات يكاد يكون معدوماً، كما اتضح بشكلٍ مقلق في حالة طالبة الدكتوراه السعودية المقيمة في بريطانيا، سلمى الشهاب، التي حُكم عليها في عام 2022 بالسجن لمدة أربعةٍ وثلاثين عاماً بسبب إعادتها تغريد منشورات أشخاص آخرين. فكل مَن يجرؤ على مواجهة حكّام السعودية عبر الاستخفاف أو اللوم العلنيين، يخاطر بمواجهة مصير العزلة أو العقوبة أو السجن أو ما هو أسوأ من ذلك.

لكن عملية التحوّل السعودية ليست رجعية ولا معادية للديمقراطية في جوهرها. وفي الواقع، بما أن مفهوم الاختيار يشكل جزءاً لا يتجزأ من التغييرات الجارية، فإنه يمنحها جانباً محرّراً نوعاً ما بالنسبة إلى الكثير من السعوديين. إن إعطاء الناس العاديين فرصة للاختيار، سواء اختيار لباسهم أو اختيار العيش في المنزل أم مع الأصدقاء أو اختيار كيفية قضاء وقت فراغهم أو اختيار كيفية استثمار موهبة المرء الطبيعية ضمن مشروع بَنّاء، هو بحد ذاته خطوة ثورية في السعودية لا ينبغي التغاضي عنها عرضاً.

ومن السابق جداً لأوانه تحديد ما ستقود إليه هذه العملية، لكن حتى الآن، يبدو من دون شك بالنسبة إلى مراقب خارجي أنها تحظى بشعبية. وينطبق ذلك بشكل خاص على الفئة التي لا يتجاوز عمرها الأربعين عاماً، ولا سيما سكان المدن الكبرى الذين يجدون أنفسهم فجأةً محاطين بالمنافذ التي تشجعها الحكومة لطموحهم المهني

وترفيههم الشخصي، ابتداءً من الرهون العقارية وقروض الأعمال الصغيرة، ووصولاً إلى أماكن الحفلات الموسيقية ومتنزهات التسلية وخيارات العُطَل المحلية.

ولا شك في أن الجيل الأكبر سناً والعناصر المحافِظة أو التقليدية يشعرون بالاستياء من وتيرة التغيير ومضمونه، لكن صوتهم لا يزال مكتوماً حتى الآن. ومن الصعب جداً فهم السبب المحدد الذي أدى إلى بقاء الانتقادات هادئة للغاية، أي فهم مزيج القمع والاستسلام والشعور بالدهشة من الحماس المنتشر بين جيل الشباب، الذي جعل النقاد يتوارون عن الأنظار. وفي هذه البيئة، تصعب كذلك معرفة متى تتجاوز القيادة السعودية الحدود في قضيةٍ ما، سواء في الإصلاح الثقافي أو الاختلاط بين الجنسين أو السلام مع إسرائيل أو أي قضية أخرى، من بين القضايا التي تُهدد بإثارة رد فعل عنيف لم يشهده مشروع التحوّل بعد. وبالطبع، على الرغم من أهمية متابعة هذه القضية وتقييمها بالنسبة إلى المراقبين الخارجيين، لا أحد سيكون حساساً تجاهها أكثر من القادة السعوديين أنفسهم، علماً أنهم لن يكونوا أول من يعجز عن رؤية الأرض تهتز تحت أقدامهم من بين حكام الشرق الأوسط، كما تدل بعض الحالات من إيران إلى مصر.

***

يجب ألا يقتصر اهتمام الأمريكيين بنجاح مشروع التحوّل في السعودية أو فشله على الناحية النظرية فحسب، وخاصةً أولئك الذين ما زالوا يتذكرون بوضوح أحداث 11 أيلول/سبتمبر والهجمات الجهادية الأخرى على شعوبهم وسفاراتهم ومؤسساتهم ومصالحهم وحلفائهم. ويرجع ذلك إلى أن إحدى أولى رؤى الأمير محمد بن سلمان التي اعتبرت أن التغيير الجذري في السعودية لن يكون ممكناً أبداً من دون التخلي الكامل عن سياسة المملكة القائمة منذ عقود والمتمثلة في تصدير التطرف الإسلامي الراديكالي، وذلك كوسيلة للتصدي للاتهامات الجهادية التي تستهدف الشرعية الدينية للسعوديين. وربما لم تكن هذه السياسة مسؤولة بشكل مباشر عن انتشار النزعة الجهادية، لكن هذه النزعة ازدهرت بلا شك في البيئة المتطرفة التي عززتها الرعاية السعودية للمساجد والمدارس الإسلامية الراديكالية حول العالم. ولا يعتمد إدراك محمد بن سلمان، تماماً مثل العديد من الأشخاص الآخرين المرتبطين بمشروع التحوّل السعودي، على استرجاع الأحداث أو الكرم أو الشهامة. بل يعكس في صميمه اعترافاً عملياً بأن ولي العهد لن يبني أبداً "مملكة عربية سعودية جديدة" مزدهرة وديناميكية وتتمتع بالثقة بالنفس إلى أن تستبدل المملكة أعمال التطرف بقطاع الأعمال.

وفقاً لأحد المحاور الرئيسية في تلك السياسة القديمة الصديقة للجهاديين، يجب أن يحافظ المسلمون حول العالَم على تَفَوُّق الولاء للمجتمع الإسلامي العالمي، أي الأمة، على الولاء لدولتهم أو بلدهم. وقد غيّر الأمير محمد بن سلمان ذلك. فبدلاً من مناشدة الإسلام العابر للحدود، خفّف التركيز على الهوية الإسلامية الخاصة بالمملكة العربية السعودية، واستثمر في تنمية شعور القومية السعودية. وتشمل الأمثلة على ذلك تحديد تاريخ 22 شباط/فبراير كـ"يوم التأسيس السعودي" الجديد، إحياءً لذكرى اعتلاء الإمام محمد بن سعود العرش في عام 1727، وتطوير "بوابة الدرعية" كموقع تاريخي ضخم ومثير للإعجاب في الرياض، مع عرض فيديو بانورامي عن تاريخ السعودية لا يذكر حتى الإسلام ولا الكعبة في مكة.

أما من ناحية العلاقات الدولية، فقد بدّلت القيادات الدينية السعودية توجهاتها بإشراف الأمير محمد بن سلمان من أجل إعطاء الأولوية للولاء للبلدان التي يعيش فيها المسلمون بدلاً من الولاء للأمة. وعلى المستوى العملي،

يعني ذلك أن المبعوثين السعوديين، مثل قادة "رابطة العالم الإسلامي"، سيتوقفون عن نصح المؤمنين المسلمين في أمريكا وأوروبا وأماكن أخرى بتمييز أنفسهم عن المجتمعات الأكبر التي يعيشون فيها. كما أنهم لن يحثّوا المسلمين على عصيان القوانين التي قد تُقيّد ممارسة شعائرهم الدينية، مثل قيود الحجاب في فرنسا أو كندا. وبدلاً من ذلك، أصبح الشعار الجديد هو أن المسلمين يجب أن يكونوا مواطنين أولياء وملتزمين بالقانون؛ وإذا لم يلقى القانون قبولاً لديهم، يمكنهم اللجوء إلى استخدام الوسائل المشروعة من أجل تغييره، مثل الضغط والانتخابات والنشاط السياسي.

ولا شك أن هذا النهج يحتوي ضمنياً على طلب المعاملة بالمثل، أي إذا كان القادة السعوديون يحثّون الآن المسلمين حول العالَم على احترام قوانين بلدانهم، فسيتوقعون عدم التدخل في قوانينهم الخاصة. ويمكن تَفَهُّم صعوبة استيعاب هذا الأمر، لأن الكثير من القوانين السعودية، المتعلقة بكل شيء من الأحوال الشخصية إلى حرية التعبير والحرية الدينية، تختلف بشدة عن المعايير العالمية المقبولة.

بالإضافة إلى ذلك، يعني إعطاء القومية مكانة بارزة أهم من مكانة الدين كمصدر للشرعية أن السعودية ستنشط على الأرجح أكثر لتأكيد امتيازاتها الوطنية، وقد تصبح أقل تسامحاً مع ما تعتبره إهانة أو إساءة. وفي هذه البيئة، يمكن تحديد عملية صنع القرار السعودي من خلال تقييم هادئ ومستقل للمصلحة الوطنية، بغض النظر عن التقاليد أو الحنين إلى الماضي أو الصداقات الموروثة. وكما أوضح أحد كبار القادة في المملكة لمجموعة خاصة في تشرين الأول/أكتوبر 2023، يشكل "النمو قوة"، وما سيوجّه الاستراتيجية السعودية المتعلقة بالنفط والأمن والعلاقات مع القوى العظمى، هو طموح التحوّل إلى إحدى الدول الأسرع نمواً في العالَم. وفي حين أن هذا النهج قد يعزز في مرحلةٍ ما مُبرر التوصل إلى السلام مع إسرائيل، إلا أنه سيؤدي حتماً إلى بعض الاحتكاكات في غضون ذلك.

بالنظر إلى مدى خطورة السياسة السعودية القديمة لتصدير الجهاد، فإن المساومة المتأصلة في النهج الجديد تحمل ثمناً باهظاً ولكن ليس غير معقول إذا كانت تعني أن السعوديين قد أنهوا بالفعل دعمهم للتطرف بشكل نهائي. لقد أعقب أحداث 11 أيلول/سبتمبر جيلٌ كامل تقريباً، علماً أن نحو ثلث سكان الولايات المتحدة لم يكونوا قد ولدوا بعد بحلول عام 2001. وليس من المستغرَب في هذا السياق أن يقول عددٌ أقل بكثير من الأمريكيين، من نصف الذين شملهم الاستطلاع في عام 2004 إلى ثلث الذين شملهم الاستطلاع في عام 2023، إنهم قلقون "إلى حدٍ كبيرٍ" بشأن الهجمات الإرهابية داخل الولايات المتحدة. لكن التحوّل التام لدى القادة السعوديين من دعم التطرف الديني إلى محاربته بفعالية شكّل عنصراً مهماً في تراجع هذا الشعور بالتهديد. ولا يعني الاعتراف بذلك والإشادة بالتركيز على القومية، باعتبارها الأيديولوجية التي تحرّك السعودية المعاصرة، أن المسؤولين الأمريكيين يجب أن يلتزموا الصمت عندما ترتكب المملكة انتهاكات جسيمة للمعايير العالمية، وإنما يجب أن يكون التعبير عن غضبهم موجَّهاً وأن يحافظوا على اعتدال أهدافهم. وبمرور الوقت، يأمل المرء أن تؤدي العملية ذاتها التي أطلقتها رؤية التحوّل الخاصة بالأمير محمد بن سلمان إلى زرع بذور الإصلاح السياسي الذي لم يلُح بعد في الأفق اليوم.

***

يجب النظر إلى التطبيع مع إسرائيل، مثل أي قرار مهم آخر في السعودية اليوم، في سياق هذا التحوّل وبالنسبة إلى القرارات الأخرى التي يدرسها القادة السعوديون والتي قد تترتب عنها تداعيات اجتماعية وثقافية خطيرة. وهذه القائمة من الإصلاحات الحالية والمستقبلية طويلة وشاقة. وفي الواقع، قد يشكل التطبيع فعلاً التغيير الاستراتيجي الذي يحظى بأقل قدرٍ من التقدير في الشرق الأوسط اليوم.

يتم تصوّر حدوث تغييرات في كل جانب من جوانب الحياة تقريباً، من التعليم والإسكان إلى الترفيه والتوظيف. وتجذب بعض الإصلاحات اهتماماً دولياً ملحوظاً، مثل التزام السعودية بتحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2060. ويُعتبَر هذا الهدف جريئاً لبلد يعتمد على النفط باعتباره شريان حياته، لكنه استرعى انتباه المشككين والمتحمسين على حدٍ سواء بسبب تركيزه على التقاط الكربون وتقنيات تخزينه بدلاً من التخلص التدريجي من استخدام الوقود الأحفوري.

تبدو بعض الإصلاحات مستنيرة اجتماعياً، لكنها في جوهرها خطوات اقتصادية سليمة، مثل قرار السماح للمرأة بقيادة السيارات، الذي أتاح عشرات آلاف الوظائف للنساء وقلّص بدرجة ثانية من العمالة الأجنبية التي تتكوّن من أعداد هائلة من السائقين والعمّال الآخرين اللازمين لتنفيذ سياسة اجتماعية قائمة على الفصل العام بين الجنسين. وكانت النتيجة تحقيق إصلاح ثوري بالفعل في بعض المجالات، مثل السرعة التي زادت بها مشاركة القوى العاملة النسائية في السعودية، لتصل إلى معدل 31 في المائة بحلول نهاية عام 2021 - بتفوقها كثيراً على المغرب (22 في المائة) ومصر (15 في المائة) والأردن (13 في المائة).

ولا تحظى بعض الإصلاحات باهتمام كبير من المراقبين الغربيين، ولكنها ضرورية لنجاح "رؤية 2030" على المدى الطويل. فإصلاح التعليم، على سبيل المثال، أمر بالغ الأهمية، على الرغم من أن تنفيذه بالكامل قد يخلّف تداعيات اجتماعية وثقافية خطيرة، وهو لا يتحرك بالسرعة التي تم توقعها في الأصل، وفقاً لبعض التقارير. ويشمل ذلك على سبيل المثال إصلاح المدارس والمناهج الدراسية الذي يتضمن إنشاء نظام الاعتماد الأول للمعلّمين في المملكة، وإعطاء قيمة أعلى بكثير لتدريس المهارات القابلة للتسويق لكي يتمكّن السعوديون من إيجاد عمل مفيد في القطاع الخاص، واستبدال العقيدة الدينية التقليدية بما سمّته دراسة حكومية رسمية بعنوان *"التعايش في المجتمع السعودي"* "المفاهيم الإسلامية الإنسانية والمعتدلة".

وتُعد الإصلاحات مجتمعةً طموحة وجوهرية وتُعتبَر جذرية في السياق السعودي بشكل خاص، حتى لو لم يتحقق التقدم بالتساوي. سيتم تحقيق بعض أهداف عام 2030، مثل الأهداف المتعلقة بدور المرأة في المجتمع (كالقبول في الجامعة، والمشاركة في القوى العاملة، وملكية المؤسسات) بالإضافة إلى الزيادات في ملكية المنازل، بينما يُحتمَل تفويت بعض الأهداف الأخرى. وفي غضون ذلك، سيؤكد المدافعون عن الحكومة ويبررون أن اتجاه التغيير يهمّ أكثر من المعايير المحددة. وبِغَضّ النظر عن الأداء السابق، ما زالت أمور كثيرة تنتظر تحقيقها في المستقبل، أبرزها مشروع "نيوم" العملاق الذي تبلغ تكلفته نصف تريليون دولار، وينطلق من نقطة الصفر لبناء مدينة كبيرة مستقبلية، وطموحة إلى حدٍ كبيرٍ كما يغالي البعض، في شمال غرب السعودية. وسيشمل مشروع "نيوم" المدينة الخطية "ذا لاين" بطول 170 كيلومتراً وعرض 200 متر ومن المتوقع أن تحتضن تسعة ملايين نسمة.

وفي الواقع، لا يستطيع المرء تقييم مدى إلحاح قرار تطبيع العلاقات مع إسرائيل، إلا بعد قياس المخاطر الهائلة التي تتعرض لها قيادة المملكة في بعض هذه المبادرات، وبعد تقييم التكاليف والمنافع المرتبطة بها. على سبيل المثال، يمكن ذِكر إصلاحَيْن مثيرَيْن للجدل ينشآن على الأرجح عن بعض القرارات السعودية المحورية التي تهدف إلى جعل المملكة عاصمة أعمال الشرق الأوسط، وتحويلها إلى وجهة للسياحة العالمية، وهذان الإصلاحان هما: تخفيف الحظر المفروض على الصلوات المنظَّمة لدى غير المسلمين، وتخفيف الحظر المفروض على استهلاك الكحول.

بموجب التقاليد الإسلامية، لطالما حرّم الحجاز، أي قلب الإسلام في شبه الجزيرة العربية، الصلاة المنظَّمة لدى غير المسلمين، وامتدّ نطاق الحظر في العقود الأخيرة ليشمل الأراضي السعودية كافة، سواء أكانت مقدَّسة أم لا (في عام 1858، قُتل في جدة التي كانت خاضعة للسيطرة العثمانية أفراد آخر جماعة مستقلة من المسيحيين العرب، الذين يجب تمييزهم عن العمّال الأجانب المسيحيين؛ وغادرت آخر جماعة يهودية في السعودية من مدينة نجران الجنوبية إلى اليمن في عام 1949). وبغض النظر عن جدية السعوديين في انخراطهم مؤخراً في حوار الأديان، سيكون حافز التخفيف المحتمل لهذا الحظر اقتصادياً بقدر ما هو وحدوي - ويُقصد بالحافز قرار عام 2021 الذي يقضي بمطالبة الشركات الأجنبية التي ترغب في التعاقد مع الحكومة السعودية بإنشاء مقراتها الإقليمية داخل المملكة.

وتُعَدّ الحكومة السعودية، إلى جانب صندوق ثروتها السيادي، عملاقة مالية تملك القدرة على إلزام معظم الشركات الكبرى بالخضوع لرغباتها. وإذا كان السعوديون جادين في تطبيق هذا القانون عندما يدخل حيّز التنفيذ في عام 2024، ستحتاج أعداد كبيرة من الشركات إلى نقل آلاف المدراء التنفيذيين من دبي والقاهرة وأماكن أخرى إلى المدن السعودية الكبرى. وفي الواقع، ستمنع الأنظمة الجديدة الشركات الأجنبية من تلبية متطلبات القانون من خلال إنشاء مكاتب وهمية، لا سيما صناديق مكاتب البريد، وذلك عبر الإصرار على أن تضم المقرات الإقليمية ما لا يقل عن خمسة عشر موظفاً بدوام كامل، من بينهم ثلاثة على الأقل يشغلون دوراً تنفيذياً في الشركة مثل الرئيس التنفيذي أو المدير المالي أو نائب الرئيس، في خلال العام الأول من العمليات. وأكدت التوجيهات الصادرة في أواخر عام 2022 أن القواعد ستدخل حيّز التنفيذ في عام 2024، مع أنه سيتم تقديم إعفاءات مقابل التعاقد مع الهيئات الأجنبية التي لا تملك مقراً إقليمياً في السعودية، إذا كانت الصفقة المقترَحة أكثر جاذبية بنسبة 25 في المائة على الأقل من العرض المتاح التالي.

بالطبع، تستضيف السعودية منذ وقت طويل ملايين العمّال الأجانب، ومعظمهم من جنوب آسيا وشرقها ويؤدون في المقام الأول أعمالاً يدوية ومكتبية ومتعلقة بالضيافة، وهذه المجموعة جاهزة ومستعدة لقبول الخضوع إلى أنواع القيود كافة، بما فيها الحظر المفروض على الصلوات الجماعية لدى غير المسلمين. لكن الأمر يختلف حتماً بالنسبة إلى قادة الشركات الذين يتدفق عدد كبير منهم من الدول الغربية. ففي السيناريو الجديد الذي يصرّ فيه السعوديون على أن يقيم المدراء التنفيذيون الأجانب في المدن الكبرى، وليس في مجمّع مسيّج وتابع لمؤسسة لها أنظمتها الخاصة مثل "أرامكو"، ستطرح الممارسات الدينية مشكلة على الأرجح. فكم من هؤلاء المدراء سيرغبون في الانتقال إلى الرياض أو جدة مع عائلاتهم إذا حُرموا من حق الاحتفال بعيد الميلاد، أو اضطروا إلى الاختباء في القبو لحضور خدمات كنسية سرية أو لتثقيف أطفالهم في الأمور الدينية؟

قد يؤدي إقدام السعودية على إرغام الشركات العالمية على الامتثال لمطالبها إلى إحداث تغيير اجتماعي ثقافي مهم، ويعتمد ذلك على ما إذا كانت المملكة ستطبّق هذا النظام التجاري المتمحور حول السعودية، وعلى توقيت تطبيقه ومدى صرامته. وسيعتبر المدافعون عن تدابير المملكة أن هذه الخطوة تندرج ضمن انفتاحها التدريجي على العالَم وتبنّي التسامح الديني، بينما سيدين المعارضون الانتقاص من قيمة الالتزام السعودي بالقيم الإسلامية العريقة. ومع ذلك، ستخضع على الأرجح الفرص المتاحة لغير المسلمين من أجل تأدية صلواتهم للتنظيم وتراعي التحفظ وتقتصر على مناطق معيّنة، في حين أن التبشير سيُحظَر بشكل صارم. ورداً على بعض الأسئلة غير الرسمية حول هذا الموضوع، يبدو أن بعض المسؤولين السعوديين يمهّدون الطريق لهذا الوضع من خلال الإشارة إلى أن تحريم صلوات غير المسلمين قد يكون تقليداً قديماً، لكنه غير مطلوب في الشريعة الإسلامية.

وربما سيبدأ رفع الحظر عبر السماح بتخصيص أماكن صلاة لأتباع المسيحية واليهودية، أي "أهل الكتاب" الذين سكنوا أراضي المملكة الحالية في زمن النبي محمد، وفي عهد أحدث بكثير بالنسبة لليهود، وبالتالي إتاحة هذه الأماكن لمن كانوا يؤدون فيها صلاة الجماعة في السابق. وكبادرة لما قد يصبح شائعاً، سُمح لآلاف المسيحيين الأقباط بالاحتفال بعيد الميلاد في كانون الثاني/يناير 2023 في مدن المملكة، وذلك برعاية كاملة من الحكومة. ولم تكتفِ مجلة "كريستيانتي توداي" ("المسيحية اليوم") بتسمية هذا الحدث "الاحتفال المسيحي العام الأول بعيد الميلاد الذي تسمح به الأمة الإسلامية"، بل توقعت احتمال إنشاء الكنيسة الأولى في السعودية في المستقبل القريب. كما شارك ممثّلو الأديان التي يعتبرها الكثيرون من المسلمين التقليديين هرطوقية، مثل الهندوسية والمورمونية، في مؤتمر عام 2022 الذي استضافته "رابطة العالم الإسلامي" للحوار بين الأديان في الرياض. وتشير هذه المشاركة إلى أن الصلاة المنظَّمة حتى لدى المؤمنين التابعين لهذه الديانات قد تصبح مقبولة في نهاية المطاف في المملكة. وسيكون التغيير بمثابة تَحَوُّل كبير كيفما حدثَ، سواء بشكل متقطع، أو بطريقة غير مباشرة، أو عبر إعلان حكومي كبير.

ينطبق الأمر عينه على تغيير محتمل آخر، هو تخفيف الحظر أخيراً على استهلاك الكحول المشروع داخل المملكة. فمن بين الرهانات الكبيرة التي تضعها السعودية في "رؤية 2030"، وتبلغ تكلفتها تريليون دولار، هي قدرتها على التحوّل إلى وجهة سياحية من المستوى العالمي. ويعمل السعوديون على توفير أسباب متعددة تدفع ملايين السياح الدوليين إلى زيارة المملكة وإنفاق الأموال فيها، ابتداءً من تنظيم سباقات "الفورمولا 1"، ومروراً بتوسيع موانئ التوقف للسفن السياحية، ووصولاً إلى بناء منتجعات فاخرة على طول ساحل البحر الأحمر. وتجدر الإشارة إلى أن هؤلاء السياح ليسوا ملايين السياح الدينيين الذين يزورون مكة سنوياً لأداء فريضة الحج، بل هم سياح من أوروبا وأمريكا الشمالية وشرق آسيا يأمل السعوديون أن تكون المملكة وجهةً يقصدونها للمتعة والمغامرة.

لا شيء يجسّد هذا الرهان أفضل من دورة الغولف الممولة سعودياً التي تتحدى الآن هيمنة جولة "بي جي أيه" (PGA). وبينما انتقد مراقبون كثيرون هذه الجهود التي تُقَدَّر بملايين الدولارات معتبرين أنها تُبذَل بهدف "الغسيل الرياضي"، لم يدرك إلا عدد قليل منهم أنها تشكل إلى حدٍ كبيرٍ جزءاً من مخطط تسويقي لجذب عشّاق الغولف العالميين إلى الملاعب الجديدة الكثيرة التي تُبنى في أرجاء المملكة، ومن بينها ملعبٌ خارج الرياض من تصميم جاك نيكولاس.

يثير كل ذلك سؤالاً شائكاً هو: من بين السياح الميسورين الذين تريد السعودية أن تجذبهم، أي لاعبي الغولف الذين سيلعبون في ملاعب "تيرنبيري" (Turnberry) و"بيبل بيتش" (Pebble Beach)، أو هواة السفن السياحية الذين يبحرون عادةً في ساحل أمالفي أو البحر الأدرياتيكي، أو الذين يتنقلون بين منتجعات "كلوب ميد" (Club Med) ويزورونها واحداً تلو الآخر، ما عدد الذين سيأتون إلى أرضٍ يكون فيها عصير الليمون والمياه الغازية أقوى أنواع المشروبات التي يمكن أن يجدوها؟

تماماً كما هي الحال مع صلوات غير المسلمين وترويج السعودية كمركز إقليمي للأعمال التجارية، من المنطقي أن يؤدي استثمار المملكة الهائل في مجال السياحة إلى إجازة استهلاك الكحول. ووردَ عنوان رئيسي في أيار/مايو 2022 غطى تعليقات نائبة وزير حول هذا الموضوع وجاء فيه "السعودية لا تنوي رفع الحظر عن استهلاك الكحول"، لكن هذه الملاحظات ليست قاطعة على الإطلاق ومن المؤكد أن أساسها غير راسخ في المبادئ الدينية. ولا شك في أن بيع المشروبات الكحولية سيتم تنظيمه وحصره ضمن مناطق سياحية معيّنة، في بداية التنفيذ على الأقل، كما يشير أحد المقالات المنشورة في صحيفة "وول ستريت جورنال" (Wall Street Journal)، حيث كُشِف عن خططٍ لمشروع "نيوم" تضمّنت مواقع مخصصة لاستهلاك الكحول. وسيمرّ على الأرجح وقت طويل قبل أن تضم سلاسل الفنادق المعروفة حاناتٍ تراعي التحفظ، ووقت أطول قبل أن يتمكن السعوديون العاديون من احتساء النبيذ مع العشاء في الخارج، أو شرب الجعة في وقتٍ متأخرٍ من الليل في إحدى مناطق الترفيه الضخمة التي تبرز في المدن الكبرى. ولكن إذا كان الرهان السياحي منطقياً، فإن استهلاك الكحول ليس أمراً مستبعَداً.

وستشكل معالجة السياسات الاجتماعية والثقافية والدينية المتعلقة بصلوات غير المسلمين واستهلاك الكحول تحدياً، لا سيما في الأيام الأخيرة من عهد الملك سلمان الأكثر تمسكاً بالتقاليد. ولكن وفقاً للتجربة الأخيرة، أصبح السعوديون أكثر براعةً في إدارة هذه المشاكل الاجتماعية الثقافية المعقّدة.

وخير مثال على ذلك هو كيف حلّت الحكومة مشكلةً لطالما عرقلت الأعمال التجارية في أرجاء المملكة، وهو القانون الذي يطلب من الشركات الإغلاق في أوقات صلاة المسلمين، التي كان تواترها يعيق بشدة حركة التجارة. وبدلاً من التسبب بعاصفة من الاحتجاجات الدينية عبر جعل إمامٍ مُجازٍ من الدولة يُصدِر فتوى لتغيير القواعد، طلبت الحكومة من "مجلس الغرف السعودية"، وهو مجموعة معنية بتعزيز قطاع الأعمال، أن يضع قانوناً جديداً في عام 2021 لحثّ المؤسسات التجارية على عدم الإغلاق في أوقات الصلاة، "تفادياً لمظاهر الازدحام والتجمع والانتظار لوقت طويل والعمل بالتدابير الوقائية من فيروس كورونا، والحفاظ على صحة المتسوقين". ونُفّذت القاعدة الجديدة كتدبير في مجال الصحة العامة من دون إحداث الكثير من الصخب، فلم تلفت الانتباه، ويشير ذلك إلى احتمال وجود طريقة لتطبيق الإصلاحات التي قد تكون مثيرة للجدل بشكلٍ سلسٍ ومن دون إثارة رد فعل عنيف.

***

يجب النظر إلى مسألة التطبيع مع إسرائيل، بمعنى إحراز تقدُّم بارز وعلني نحو السلام، كجزءٍ من مسألة أكبر تتعلق بالترتيب الصحيح الذي يجب اتباعه لتحقيق التغييرات الكبيرة. وفي ظل الإجماع العام لدى السعوديين

الواسعي الاطّلاع على أن بناء علاقات طبيعية وسلمية وتعود بالمنفعة المتبادلة مع إسرائيل هو مسألة توقيت وليس إمكانية تطبيق، لا يتضح بسهولة أن أهمية التطبيع بالنسبة إلى عملية التحوّل توازي أهمية بعض هذه الإصلاحات الرئيسية الأخرى.

بعباراتٍ أخرى، إذا تم تحديد التطبيع على أنه قيمة المزايا التي لم تكن السعودية تتمتع بها عبر تعاونها الهادئ والضمني مع إسرائيل، من دون احتساب الضغوط الاجتماعية والثقافية التي تتعرّض لها القيادة السعودية من جرّاء التفسير العلني لسبب تغيير سياستها بشأن هذه المسألة، لا يتضح أن المنافع الهامشية التي يحققها هذا التطبيع تفوق مثلاً المنافع الهامشية الناتجة من التحوّل إلى مركز إقليمي للأعمال التجارية العالمية (والتي من المحتمل أن تتطلب تخفيف الحظر على صلاة غير المسلمين) أو إلى وجهة على خريطة السياحة العالمية (والتي من المحتمل أن تتطلب تخفيف الحظرعلى استهلاك الكحول).

ويمكن مقاربة هذه المسألة بطريقة أخرى عبر المقارنة بين السعودية والإمارات. فثمة وجهة نظر واسعة الانتشار تعتبر أن الإمارات العربية المتحدة، وهي مشيخة خليجية صغيرة غنية بالنفط ويحكمها أمير ناشط ذو تفكير استشرافي، تُشكل نموذجاً مصغّراً عن السعودية، وربما تسبق السعوديين ببضع سنوات من حيث الإصلاح والتنمية. لذلك، وفقاً لهذه النظرية، إذا كانت تجربة الإمارات العربية المتحدة إيجابية على صعيد التطبيع مع إسرائيل، فلا يمكن أن يتأخر السعوديون كثيراً عن مواكبتها.

إلا أن هذا الرأي مخطئ. فالإمارات العربية المتحدة والسعودية دولتان مختلفتان تماماً، وتُحددهما حقائق ديمغرافية وضروريات جغرافية وتجارب تاريخية مختلفة جداً. وفي الواقع، بدأت الإمارات العربية المتحدة بتطبيق نسختها الخاصة من التحوّل الوطني منذ عقود، عبر بناء دبي وأبوظبي لتحويلهما إلى مركزَي سفر وسياحة وتمويل وثقافة، وذلك كوسيلة للتنويع والابتعاد عن الاعتماد المفرط على النفط. وقد حدثَ كل ذلك قبل سنوات من إقدام الإمارات على اختيار تحقيق السلام مع إسرائيل.

وعلى النحو نفسه، سبق أن عالجت الإمارات الكثير من القضايا الاجتماعية والثقافية التي تُواجهها السعودية حالياً، فتغلبت على تحدياتها المتعلقة باستهلاك الكحول وممارسة الصلوات لدى غير المسلمين، ضمن نظامها الاتحادي الفريد، وذلك قبل وقت طويل من البحث في التطبيع مع إسرائيل. وكان القرار الجريء الذي اتخذه رئيس الإمارات العربية المتحدة محمد بن زايد بالتطبيع مع إسرائيل جزءاً من استراتيجية التنويع، بهدف تبني المزايا الخاصة التي يقدّمها كلٌ من شركاء البلاد في مجال الأمن القومي، فضلاً عن بناء مفاعيل التآزر بين "الأمة الناشئة" على البحر الأبيض المتوسط و"أسبرطة الصغيرة" في الخليج.

كما تقوم السعودية تحت إشراف الأمير محمد بن سلمان بتنويع شراكاتها الأمنية، كما تشير الاتفاقية التي توسّطت فيها الصين لاستعادة العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران، والتي أُعلن عنها قبل يوم واحد من الإعلان عن العملية الضخمة لشراء 121 طائرة ركاب نفاثة من نوع "بوينغ 787 دريملاينر" (Boeing 787 Dreamliner)، بقيمة 37 مليار دولار. لكن من شبه المؤكد أن تنويع الشراكات الأمنية يخدم تحقيق الهدف الأكبر للمملكة، وهو التحوّل. ويعني ذلك أن الأمير محمد بن سلمان يبدو مهتماً بشكل أساسي بتوفير حاجز أمني يشمل الزمان والمكان، لكي يمنحه فرصةً لتنفيذ أجندة التحوّل. ويشمل هذا التوجه تحديد الترتيب

المناسب لتنفيذ الإصلاحات المتعددة المثيرة للجدل، التي يأمل الأمير أن تؤدي مجتمعةً إلى تمكين السعودية من التنافس في القرن الحادي والعشرين، وتمكينه من حُكم مملكةٍ يسودها الاستقرار وتتسم بالإنتاجية وتُحقق النجاحات في المستقبل البعيد.

ويخشى البعض من أن يؤدي الانفراج السعودي الإيراني إلى زوال احتمال التطبيع بين السعودية وإسرائيل. وفي حين أن هذا الأمر محتمَل بالتأكيد، إلا أن السيناريو الأكثر ترجيحاً هو أن استئناف العلاقات بين الخصمين القديمين يشكل في الدرجة الأولى الثمن الذي كانت الرياض مستعدة لدفعه، مقابل التزام إيران بوقف تزويد المتمردين الحوثيين في اليمن بالصواريخ والأسلحة الأخرى. وقد يوفر ذلك بدوره إمكانية التيقن بعض الشيء من استتباب الهدوء على طول الحدود السعودية اليمنية، مما يسمح للسعوديين بتركيز طاقاتهم على جذب الاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية التحويلية في بلادهم. ولا بدّ من أن توقيت الإعلان عن شراء طائرات "بوينغ" بعد يومٍ من انتشار الخبر الهام حول السعودية وإيران كان هادفاً، نظراً لأن مثل هذه القرارات لا تُتخذ بين ليلةٍ وضحاها. وبالفعل، يشير التقارب في توقيت الإعلانين إلى الجهود التي تبذلها السعودية من أجل تنويع شراكاتها، وليس إلى تَخَلّيها عن الأصدقاء القدامى لبناء صداقات جديدة. ويبدو أن إدارة بايدن تقبّلت الأمر على هذا النحو، مشيرةً إلى أن الانفراج الإيراني، حتى لو توسّطت فيه قوة أخرى، يتوافق مع سياسة واشنطن المتمثلة في السعي إلى "تهدئة" التوترات الإقليمية، ومعتبرةً أن صفقة شراء طائرات "بوينغ" شكّلت عاملاً إيجابياً كبيراً بالنسبة إلى العمال الأمريكيين والصناعة الأمريكية.

وفي ضوء ذلك، ليس هناك سببٍ يدعو إلى الاعتقاد أن الاتفاقية السعودية الإيرانية تُشكّل بحدّ ذاتها عقبةً أمام التطبيع السعودي الإسرائيلي. وفي الواقع، على العكس تماماً، يبدو أن السعوديين يشيرون إلى تفضيلهم البحث عن شركاء حيث يمكنهم العثور عليهم، وخاصةً الشركاء الذين يوفرون كفاءات أو ميزات فريدة. وفي هذا السياق، أثارت المغامرات الإيرانية قلق الإمارات التي سعت إلى إيجاد شركاء أمنيين إقليميين للتعويض عن أمريكا التي تبدو بعيدة وغير مهتمة بشكل متزايد، وأظهرت هذه الدولة الخليجية الكبرى كيف يمكنها إقامة علاقات عمل مع كلٍ من طهران والقدس في الوقت نفسه. ولا تُعَدّ الرياض اليوم على الإطلاق قريبةً من إسرائيل أو إيران بقدر الإمارات العربية المتحدة، لكن لا يمكن استبعاد توجهها نحو إحداهما أو الأخرى أو أو كلتيهما.

وبالنسبة إلى السعودية إذاً، يمكن أن يشكل التطبيع مع إسرائيل جزءاً من استراتيجيتها الإقليمية، لكنه أيضاً ليس من الضروريات. وهنا يكمن التحدي الذي يواجه دعاة التطبيع، وهو تغيير ميزان المخاطر والمنافع لرفع شأن التطبيع على سلّم أولويات القيادة السعودية.

***

إذاً، هل من المرجح أن تُطبّع السعودية قريباً علاقاتها مع إسرائيل؟ إذا حُصر النظر إلى المسألة ضمن إطار العلاقات السعودية الإسرائيلية، وفي ظل اتخاذ خطوات تدريجية على مسار التطبيع، تتراجع جداً احتمالات إحراز تَقَدُّم هائل على المدى القريب، على غرار رحلة السادات إلى القدس أو الإعلان عن "اتفاقيات إبراهيم". فبالإضافة إلى عدم إمكانية توقُّع أثر رأي الملك سلمان حول مسألة السلام مع إسرائيل، الذي تكثر التكهنات بشأنه ولا يُعرَف الكثير عنه، تتعدد ببساطة الإصلاحات الجذرية الأخرى التي تملأ جدول أعمال القادة

السعوديين، والتي تُعتبَر ضرورية أكثر من التطبيع لتحقيق الهدف البالغ الأهمية والمتمثل في التحوّل الوطني. لكن الحق يُقال، قد يترتب عن هذا التسلسل نتيجة أفضل، بما أن إحراز التقدم نحو تنفيذ تلك الإصلاحات المحلية سيبني أساساً أقوى لإنشاء شراكة أعمق وأكثر شمولاً بين الرياض والقدس.

ومع ذلك، يمكن للعديد من المتغيرات تغيير هذه الحسابات. وتشمل هذه وفاة الملك سلمان ليحلّ محلّه الأمير محمد بن سلمان الذي يُقال أنه لا يمانع شخصياً بقدر والده بناء علاقات مفتوحة مع إسرائيل قبل التوصل إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية؛ ووقوع أزمة طارئة في مجال الأمن القومي مع إيران تتفوق في إطارها حاجة السعودية وإسرائيل إلى مضافرة جهودهما على أي تردد سياسي متبقٍ؛ وحدوث شقاق كبير بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فتأتي السعودية للنجدة، مثلما ساعد عرض التطبيع الإماراتي على تَجَنُّب عملية الضم الإسرائيلية الأحادية الجانب في الضفة الغربية.

لكن مسألة التطبيع بين السعودية وإسرائيل ليست قضية ثنائية بحتة. فهي تتضمن طرفاً ثالثاً في غاية الأهمية هو الولايات المتحدة. وعلى غرار عمليات التطبيع العربية السابقة، من شبه المؤكد أن دور واشنطن في تقديم الحوافز للرياض سيكون ضرورياً في صنع قرار الأمير محمد بن سلمان. وكما أُشير سابقاً، أدلى الأمير بالفعل ببعض التصريحات لاختبار ردود الفعل، وربط فيها التطبيع بشكل كامل ومباشر بمطالب الولايات المتحدة. وقد تتبدّل هذه الصيغة مع مرور الوقت، لا سيما في ضوء المتغيرات المدرَجة ضمن الفقرة السابقة، لكن رسالته واضحة حول مركزية الحوافز الأمريكية في اتخاذه قرار التطبيع مع اسرائيل.

وللأسف يعتمد جزء من هذا القرار على الأقل على العلاقة بين الأمير محمد بن سلمان والرئيس بايدن، وهما قائدان تعمّقَت بينهما على ما يبدو الكراهية العمياء التي تؤدي إلى تفاقم التوترات الثنائية العميقة والطويلة الأمد. وفي تموز/يوليو 2022، عندما زار الرئيس الأمريكي جدة وصافح بضربة القبضة القائد الذي كان قد وعده في وقتٍ سابقٍ بجعله "منبوذاً" بسبب دوره المزعوم في مقتل خاشقجي وتنفيذ أعمال أخرى مرفوضة، علّق الطرفان لفترة وجيزة عداءهما المتبادل في سبيل تحقيق المصالح الاستراتيجية العامة. إلا أن هذه اللحظة المفعمة بالأمل تخللتها إهاناتٌ من الجانبين، حيث قال بايدن بوضوح إنه جاء ليزور "القيادة السعودية" وليس للاجتماع شخصياً بالأمير محمد بن سلمان، وأفادت التقارير بأن الأمير محمد بن سلمان انتقد الرئيس بازدراء في حديثه مع زملائه. وفي نهاية المطاف، تدهور الوضع بعد أقل من ثلاثة أشهر عندما اتّهم البيت الأبيض الأمير محمد بن سلمان بأنه نكث بوعده بزيادة إنتاج النفط من خلال خفض الإنتاج فعلياً. وندد الكثيرون من الديمقراطيين بهذه الخطوة واعتبروها عملاً عدوانياً يساعد في الحفاظ على عائدات النفط الروسية لدعم عدوان روسيا على أوكرانيا، حتى أن البعض أشار إلى أنها ترمي إلى رفع أسعار البنزين بسرعة وبالتالي إلحاق الضرر بالديمقراطيين في انتخابات التجديد النصفي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وسرعان ما أثار ذلك غضب الرئيس تجاه الأمير محمد بن سلمان، فكلّف بـ"مراجعة السياسة" ووعدَ بـ"العواقب" إزاء الغدر السعودي المزعوم، وبقيت جميع عمليات التواصل الرفيعة المستوى تقريباً بين هذين الشريكين الأمنيين القديمين معلَّقة لعددٍ من الأسابيع.

وفي النهاية، لم ترتفع أسعار البنزين بشكل كبير كما كان يخشى البيت الأبيض، بل على العكس من ذلك، انخفض المعدل الوطني الأمريكي خلال أسبوع الانتخابات بنسبة 15 في المائة تقريباً مما كان عليه عندما زار

الرئيس الأمريكي السعودية. لكن الإدارة الأمريكية لم تُعلن قط عن انتهاء "مراجعة السياسة" أو عن اتخاذ قرار بعدم فرض "العواقب" على السلوك السعودي، ناهيك عن عدم الاعتراف بتَسَرُّعها في انتقاد قرار الرياض بخفض الإنتاج. ويجب النظر جزئياً إلى لجوء الرياض إلى بكين في آذار/مارس 2023 لإبرام اتفاقها الدبلوماسي مع طهران كردّ انتقامي على ما اعتبره على الأرجح القائد السعودي إهانة شخصية. وتبع ذلك منعطف آخر نحو الأسوأ، عندما قاد السعوديون قرار "أوبك بلس" في نيسان/أبريل 2023 بخفض إضافي في إنتاج النفط، مما أثار جولة اتهامات جديدة من واشنطن، وإن بدرجة أقل من المبالغة. ولم تلقَ حجج المنتجين آذاناً صاغية، حيث اعتبروا الخطوة بمثابة استجابة معقولة للمخاوف بشأن الانتعاش الاقتصادي الصيني وأيضاً للإشارات الاقتصادية المقلقة في أمريكا، إلى جانب شكاوى الاتحاد (الكارتل) حول رفض إدارة بايدن إعطاء الإذن بتنفيذ عمليات الشراء الموعودة من أجل إعادة ملء "احتياطي البترول الاستراتيجي"، بعد أن أُفرغ جزء كبير منه لمواجهة ارتفاع أسعار البنزين في العام الماضي.

وفي هذه البيئة غير المؤاتية، ستعالج إدارة بايدن، والرئيس نفسه، أفكار الأمير محمد بن سلمان بشأن التطبيع مع إسرائيل مقابل التعويضات الأمريكية. وفي ظاهر الأمر، إن المطالب السعودية الثلاثة هي بداية سياسية مصيرها الفشل. فكل مَن يعتقد أن أصدقاء إسرائيل الأمريكيين يمكنهم "تقديم" إذعان واشنطن لرغبات السعودية كمجرد نتيجة لموافقة المملكة على التطبيع مع إسرائيل لا يُقدّر الواقع السياسي.

وحتى قبل بروز الأمير محمد بن سلمان، كان أصدقاء السعودية في "الكابيتول هيل" نادرين، وكان أعداؤها كثيرين. وأثبت ذلك الفيتو الوحيد لباراك أوباما الذي أبطله الكونغرس طوال فترة ولايتَيه في المكتب البيضاوي، وهو فيتو "قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب" ("جاستا") الذي رفع الحصانة السيادية عن السعوديين بهدف الملاحقة القانونية في إطار هجمات 11 أيلول/سبتمبر الإرهابية في عام 2001. ولا شك في أن الموقف السعودي في محكمة الرأي العام ساء منذ ذلك الحين نتيجة لبعض التطورات مثل مقتل خاشقجي، والخسائر البشرية في حرب اليمن، واحتضان القيادة السعودية لدونالد ترامب بشكل مفرط، ومجموعة الإجراءات التي حصلت إما بأمرٍ من الأمير محمد بن سلمان وإما تحت إشرافه. وتتراوح هذه الإجراءات بين سَجن عشرات الأثرياء السعوديين في أحد فنادق الرياض ضمن حملةٍ "لمكافحة الفساد"، وسَجن المدافعات عن حقوق المرأة، وإصدار الأحكام بالسجن لعشرات السنوات بسبب نشر تغريدات مرفوضة. وفي حين تتعرض السعودية للنقد اللاذع بشكل خاص داخل الجناح التقدمي في "الحزب الديمقراطي"، يمتد انتقاد السلوك السعودي عبر الطيف السياسي، ويشكل مثالاً نادراً عن الآراء التي يُجمِع عليها الحزبان في سياسة اليوم المتسمة بالاستقطاب.

وفي هذا السياق، من شبه المستحيل أن يوافق الكونغرس الأمريكي، حتى مقابل التطبيع السعودي مع إسرائيل، على إبرام اتفاق تحالف مع الرياض يتضمن التزاماً بالدفاع عن السعودية يشبه ما تنص عليه "المادة 5" من معاهدة حلف "الناتو"، وذلك كما تريد الرياض. ومن شبه المستحيل أيضاً الموافقة على طلب توفير أفضل الأسلحة الأمريكية، مثل الطائرات المقاتلة الشبح من طراز "إف-35" (F-35)، من دون فرض أي شروط على استخدامها أو ارتباطها بقضايا أخرى، مثل المخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان أو تَسَرّب التكنولوجيا إلى الصين. ومن الصعب أيضاً تنفيذ طلب إبرام اتفاقية تعاون في المجال النووي المدني بين الولايات المتحدة والسعودية، التي تُشرّع عملية التخصيب المحلي في السعودية، وهو حقٌّ نجحت واشنطن في إقناع أبوظبي بالتخلي عنه ضمن "اتفاقية 123" التي تم التوصل إليها بين الولايات المتحدة والإمارات في عام 2009. لكن مقاربة هذه المسألة من المنظور الضيق المتمثل بمعرفة إذا ما كانت إدارة بايدن ستذعن للمطالب السعودية لا

تأخذ في الحسبان تعقيد العرض وما يَعِد به. ومن الناحية العملية، هذه مسألة ثلاثية الأطراف، لن تنجح إلا إذا قدّم كل طرف من الأطراف الثلاثة، أي السعودية وإسرائيل والولايات المتحدة، شيئاً إلى الطرفين الآخرين.

وتحديداً، لكي تنجح السعودية تحتاج أن توفر لإسرائيل "علاقات طبيعية وسلمية"، وتفتح بالتالي المجال أمام الكثير من الدول العربية والإسلامية لبناء العلاقات مع إسرائيل، وأن تعالج أيضاً، بعض الهواجس الأمريكية الأساسية، مثل الموافقة على إجراء تغييرات كبيرة في القوانين السعودية بشأن حرية التعبير والعدالة الجنائية، والتوصل إلى تفاهمات مع واشنطن بشأن الحدود القصوى للتعاون التكنولوجي والعسكري بين السعودية والصين. ولن تكتفي إسرائيل من جهتها بتقديم المنافع المادية للمملكة العربية السعودية مباشرةً، أي من حيث تعزيز الشراكة في مجالات التكنولوجيا والطاقة والأمن والاستخبارات، بل قد تحتاج أيضاً إلى تقديم الالتزامات لكلٍ من الرياض وواشنطن بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالفلسطينيين، مثل وضع القيود على النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية، وضبط عملية الضم "الوظيفي" للأراضي، والموافقة على تعزيز التعاون والتنسيق مع "السلطة الفلسطينية" (قد تحاول القدس بيع السعوديين تمديداً لالتزامها في صفقة الإمارات بتعليق خطط الضم في الضفة الغربية، لكن الرياض لن تُرحّب على الأرجح بهذا التنازل المعاد تدويره؛ فنظراً إلى شعور السعوديين، والأمريكيين، بمنزلتهم الرفيعة، لا شك في أنهم سيطلبون المزيد). وبالنسبة إلى البيت الأبيض، ستشكل هذه المنافع كلها جزءاً من الإرث، إلى جانب المكانة المكتسَبة بفضل المساعدة في ولادة اتفاق السلام الأكثر أهمية بين العرب وإسرائيل، منذ أن توسّطَ جيمي كارتر بين مصر وإسرائيل للتوصل بجهدٍ إلى معاهدة السلام الثنائية.

وحتى مع هذه "الودائع" السعودية والإسرائيلية، ستُفاوض الولايات المتحدة بعزمٍ على الأرجح لنيل مرادها من السعودية بشأن الشروط الفعلية للشراكة الثنائية المعززة التي تسعى إليها هذه الأخيرة، لكن الاتفاق ليس مستحيلاً. على سبيل المثال، بدلاً من إبرام معاهدة التحالف، ربما قد تفاوض الإدارة الأمريكية بشأن إعداد مذكرة تفاهم مفصلة مع الرياض حول الشراكة الأمنية، وقد تحصل هذه المذكرة على قرار الموافقة من الكونغرس في ظل الظروف المناسبة. وفي حين أن احتمال بيع الأسلحة من دون شروط ليس وارداً، إلّا أنه قد يتم التوصل إلى اتفاق على تنفيذ عملية منظّمة، خاصةً إذا وضعت السعودية حداً نهائياً لدورها في حرب اليمن وعالجت الرياض بشكلٍ مقنعٍ مجموعةً من مخاوف الإدارة الأمريكية، ابتداءً من حقوق الإنسان ووصولاً إلى احتمال تَسَرُّب التكنولوجيا إلى الصين. ومع أن المخاوف من الانتشار النووي المشروع ستُصَعّب تَقَبُّل الموافقة الأمريكية على مَنح السعودية "الحق في التخصيب"، حتى في ظل الضمانات وحواجز الحماية وأنظمة التفتيش التي تضعها الولايات المتحدة وتراقبها، يمكن أن يقدّم مؤيّدو هذه الخطوة حججاً مقنعة، معتبرين أنه لا ينبغي حرمان شريك أمني قديم العهد من حق سبق أن منحته الولايات المتحدة لأحد أخطر خصومها الإقليميين في الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015.

وقد تعمد السعودية من جهتها إلى تقييم علاقتها الصعبة في كثيرٍ من الأحيان مع إدارة بايدن، لتخلص إلى أنه من الأفضل الانتظار إلى ما بعد انتخابات عام 2024 لإبرام اتفاق سلام ثلاثي الأطراف. ويُعتقَد أنه إذا وصل أحد الجمهوريين إلى المكتب البيضاوي، لن يفاوض بالعزم نفسه لنيل مبتغاه كما سيفعل الرئيس الديمقراطي الحالي؛ أما إذا فاز بايدن بولاية ثانية، فسيحظى الإرث بأولوية في أجندته الشخصية، مما قد يخفّض التكاليف في طور العملية.

غير أن هذا التفكير الاستراتيجي خاطئ. فمن ناحية، سيفتح الانتظار المجال أمام عددٍ لا يحصى من المتغيرات التي تُعَقّد المشهد الدبلوماسي، وربما تحرم السعودية من المنافع الجوهرية الناتجة من الاتفاق. ومن ناحية أخرى أكثر أهمية، يؤدي الاختيار المقصود لوساطة رئيسٍ من "الحزب الجمهوري" إلى حرمان السعوديين من الميزة السياسية الهائلة والطويلة الأمد المترافقة مع قيام رئيسٍ من "الحزب الديمقراطي" بمباركة الشراكة الأمريكية السعودية الجديدة التي ستشكل جزءاً لا يتجزأ من اتفاقية التطبيع (وفي هذا السياق، يمكن تشبيه ذلك بالفائدة السياسية التي اكتسبتها إسرائيل من التوصل إلى مذكرة تفاهم مدتها عشر سنوات حول الشراكة الاستراتيجية مع الرئيس أوباما، وهو بطل ديمقراطي غالباً ما كانت تربطه علاقة شائكة مع إسرائيل). وإذا كان الرئيس بايدن مستعداً لاستثمار الوقت والموارد ورأس المال السياسي في التوصل إلى تفاهمٍ حول السلام والتطبيع مع السعودية وإسرائيل في ولايته الأولى، من المحبذ ألا تنتظر الرياض في محاولة للتوصل إلى اتفاق افتراضي أفضل.

وفي النهاية، إذا أظهر كل طرف بعض البراعة والاستعداد لتلبية احتياجات الطرفين الآخرين، فيمكن التوصل إلى اتفاق ثلاثي تحصل فيه الرياض على معظم ما تسعى إليه، وتجني منه إسرائيل منفعة هائلة ناتجة عن تحقيق السلام الكامل مع خادم الحرمين الشريفين، وتُحقق بفضله الولايات المتحدة مكاسب كبيرة على أصعدة الأمن الإقليمي والعلاقات الإسرائيلية الفلسطينية وقضايا حقوق الإنسان والقضايا السياسية المثيرة للمشاعر. ولن تكون المهمة سهلة، لكن لا شك في أن هذا الاتفاق المربح للأطراف الثلاثة ممكن.

وبينما ستُركّز إدارة بايدن على الجوانب الأمريكية السعودية الشائكة من هذا الاتفاق، تستحق الزاوية الأمريكية الإسرائيلية إيلاءها اهتماماً خاصاً. وعلى وجه التحديد، من المهم التأكيد على النفوذ الكبير الذي يمارسه البيت الأبيض على إسرائيل، بصفتها الجهة الفاعلة الثالثة الأساسية في المثلث السعودي الإسرائيلي الأمريكي، وهو النفوذ الذي قد يختار استخدامه في علاقته المعقدة مع الحكومة الإسرائيلية الحالية. فلم يكتفِ رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بتحديد السلام مع السعودية على أنه أحد هدفَيه الاستراتيجيَين الأكثر أهمية، في حين أن الهدف الآخر هو منع التقدم النووي الإيراني، لكن تشير التقارير إلى أنه أخطرَ الوزيرين بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، وهما من المدافعين الشرسين عن التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية وعن عملية الضم الإسرائيلية في نهاية المطاف، بضرورة وقف الطموحات المتعلقة بسياستهما مؤقتاً، بينما يسعى إلى تحقيق هذه الأهداف. وبالنسبة إلى بايدن، الذي يعرف نتنياهو منذ عقود ويقول إنه "يحبه" على الرغم من الاختلافات العميقة بينهما على صعيد السياسات، يوفر ذلك إمكانية هائلة على التأثير. فمن جهة، إذا تَعاملَ بايدن بشكل كامل وجدي مع السعوديين والإسرائيليين في مسألة إبرام اتفاقية سلام ثلاثية، سيساعد نتنياهو، من جملة أمورٍ أخرى، على احتواء شريكَيه السياسيين الأكثر تطرفاً؛ ومن جهة أخرى، إذا اختار بايدن عدم استثمار طاقته في اتفاق سعودي، سيترك نتنياهو مكشوفاً أمام جناحه اليميني ويحرم رئيس الوزراء من توفير ذريعة لرفض مطالب سموتريتش وبن غفير. وفي نهاية المطاف، سيكون لهذه العلاقات الشخصية، بين رئيس الولايات المتحدة وولي عهد السعودية ورئيس وزراء إسرائيل، تأثير كبير في احتمالات التطبيع السعودي الإسرائيلي، لا يقل شأناً عن تأثير المخاطر الاستراتيجية المطروحة للبحث.

***

وفي حين أن مسألة التطبيع السعودي الإسرائيلي قد لا تُحَلّ في عهد إدارة بايدن، لا يمكن تأجيلها إلى الأبد، وقد بدأت التواريخ الرئيسية المنتشرة على طريق التطبيع تلوح في الأفق. لقد حصلت السعودية على حق استضافة "ألعاب القتال العالمية" في تشرين الأول/أكتوبر 2023، وهو حدثٌ سيشهد على الأرجح وصول وفد إسرائيلي كبير إلى المملكة، بما أنه يتضمن ألعاباً رياضية يتفوّق فيها الإسرائيليون تاريخياً. وفي عام 2024، ستستضيف الرياض مؤتمراً كبيراً من مؤتمرات "الأمم المتحدة" حول التصحر (هو "الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف")، وسيرغب الممثلون الإسرائيليون على وجه التأكيد في حضوره. كما تلوح في الأفق أحداث أكبر بكثير ستخلّف تداعيات سياسية ودبلوماسية أكثر أهم،ية وتشمل إحدى أعظم روائع العالم، أي معرض "إكسبو 2030"، الذي قدّمت المملكة بطموح طلباً لاستضافته في مدينة نيوم غير الموجودة بعد. وكما يدل الجناح الإسرائيلي في معرض دبي العالمي "إكسبو 2020"، يمكن أن تحصل عمليتا التصميم والتخطيط قبل وقتٍ طويلٍ من حصول عملية التطبيع.

وإذا التزمت المملكة برؤية الأمير محمد بن سلمان من أجل تحقيق النمو والتطوير والتوسع على الساحة العالمية، فلن تعود الأحداث التي تتضمن مشاركة إسرائيلية كاملة جديرةً بالملاحظة وستصبح عادية، وهذا يعكس على الأرجح استراتيجية سعودية هدفها تطبيع مفهوم التطبيع لدى الشعب السعودي. فحتى في ظل عدم إحراز تقدُّم دبلوماسي باهر ورفيع المستوى، يبني السعوديون والإسرائيليون العلاقات تدريجياً من الأسفل إلى الأعلى، على أمل أن يتمكنوا من الجمع بين الديناميكيتين المتمثلتين في زيادة التواصل بين الشعبين وتنويعه، وتَوَصُّل القادة إلى اتفاقية ثلاثية الأطراف من أجل تحقيق السلام والتطبيع. أما الذين يتطلعون إلى اليوم الذي تُحلّق فيه نجمة داود فوق سفارة إسرائيلية في حي السفارات المعزول في الرياض، فعليهم ربما أن يفعلوا ما قد يتمكن من فعله قريباً ملايين زوار السعودية، أي أن يتلوا الصلاة ويشربوا الكحول.

روبرت ساتلوف هو المدير التنفيذي لمعهد واشنطن، حيث يشغل كرسي "هاورد بيكويتس" حول سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.